علي كده يواصل رئاسة حكومة "الإنقاذ" للمرة الثانية

enabbaladi.net/archives/436701

1 ديسمبر 2020

عنب بلدي

أعلن "مجلس الشورى العام" في محافظة إدلب شمال غربي سوريا، منح الثقة للمرشح لرئاسة حكومة "الإنقاذ"، علي كده، للمرة الثانية على التوالي.

وقالت وكالة "أنباء الشام" التابعة للحكومة اليوم، الثلاثاء 1 من كانون الأول، إن المجلس منح الثقة للمرشح لرئاسة مجلس الوزراء في حكومة "الإنقاذ"، بدورتها الرابعة للمهندس علي كده بعد حصوله على 81 صوتًا من الأعضاء.

وفي 28 من تشرين الثاني الماضي، طلب "مجلس الشورى العام" في محافظة إدلب شمال غربي سوريا عقد جلسة طارئة، بعد تقديم حكومة "الإنقاذ" استقالتها، حسب وكالة "أنباء الشام" التابعة للحكومة.

ونقلت الوكالة حينها، عن مدير العلاقات العامة في حكومة "الإنقاذ"، محمد سالم قاسم، أن رئيس مجلس الوزراء، المهندس علي كده، قدم استقالة حكومته بناء على المدة الممنوحة للحكومة في الدورة الثالثة، وهي عام كامل وفق النظام الداخلي لـ"مجلس الشورى العام" في مناطق نفوذ "الإنقاذ".

وتسلّم علي كده رئاسة حكومة "الإنقاذ"، في 18 من تشرين الثاني 2019، بعد حصوله على ثلثي أصوات أعضاء "مجلس الشورى"، وهو ثالث رئيس للحكومة بعد كل من محمد الشيخ وفواز هلال تسند إليه تشكيل الحقيبة الوزارية.

وينحدر علي عبد الرحمن كده من قرية حربنوش بريف إدلب، وهو من مواليد 1973، وحصل على إجازة في الهندسة العسكرية، بالإضافة إلى حصوله على إجازة في الهندسة الكهربائية باختصاص الإلكترون، من جامعة "حلب".

سُجن لمدة سبعة أشهر في سجون النظام السوري، وانخرط بعدها في المجال التربوي بالمناطق الخارجة عن سيطرة النظام، والمجالس المحلية و"الشرطة الحرة"، وعمل في محافظة إدلب.

وتسيطر "الإنقاذ" على مفاصل الحياة في محافظة إدلب وريف حماة الشمالي الخاضع لسيطرة المعارضة، وجزء من ريف حلب الغربي، خدميًا وإداريًا، وأحدثت سلسلة من المكاتب الزراعية والتعليمية والاقتصادية، وبدأت بإقامة مشاريع خدمية داخل المدينة.

كما تسلمت إدارة المعابر مع تركيا ومع مناطق النظام السوري، وأبقت بعضًا منها تحت إدارة مستقلة تنسق معها.

وفي 2 من تشرين الثاني 2017، شُكلت حكومة "الإنقاذ" من 11 حقيبة وزارية برئاسة محمد الشيخ حينها، وضمت وزارات الداخلية، والعدل، والأوقاف، والتعليم العالي، والتربية والتعليم، والصحة، والزراعة، والاقتصاد، والشؤون الاجتماعية والمهجرين، والإسكان والإعمار، والإدارة المحلية.

–